بعدها للتوكيد، كما يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بها عليها[1]. واحتج هؤلاء بالقياس، وعلى جواز تقديم المفعول بما ورد من كلام العرب، واحتج البصريون أيضاً بالقياس، وأوّلوا ما احتج به الكوفيون.

٢ ـ يرى البصريون جواز تقديم الاسم المرفوع والمنصوب في جملة جواب الشرط.

ويرى الكوفيون: أن الاسم المرفوع إذا تقدم في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ويجب الرفع، واختلفوا في تقديم المنصوب فأجازه الكسائي ومنعه الفرّاء.

واحتج الكوفيون بالقياس كما احتج البصريون بالقياس وبما ورد من كلام العرب[2].

٣ ـ يرى البصريون عدم جواز نصب الاسم المقدم على أداة الشرط لا بالشرط ولا بالجزاء.

ويرى الكوفيون جواز ذلك، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط، فأجازه الكسائي ولم يجزه الفرّاء[3].

ومما اختلفوا فيه في إعراب طائفة من الكلم فكما يأتي:

١ ـ يرى البصريون جواز نصب الصفة ورفعها إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ نحو: في الدار زيد قائماً فيها.

ويرى الكوفيون أن النصب فيها واجب. وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف جاز فيه الرفع والنصب. احتج الكوفيون بما ورد في لغة التنزيل، وبالقياس.

---

(١) المصدر السابق، المسألة الثانية والثمانون.

(٢) المصدر السابق، المسألة السادسة والثمانون.

(٣) المصدر السابق، المسألة السابعة والثمانون.